

أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019

Impact of financial development on economic growth in Algeria over the period 1970-2019

نبيل خوري*

جامعة الجزائر 3 – الجزائر

nbkhour@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/10/13

تاريخ القبول للنشر: 2022/08/15

تاريخ الاستلام: 2022/04/12

ملخص:

يهدف البحث الى دراسة أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970-2019 باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي، توصلت النتائج الى ما يلي: يشير اختبار السببية الى وجود علاقة ذات اتجاهين بين المتغيرتين، كما تبين دوال الاستجابة وجود أثر سلبي للتطور المالي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، بينما يوضح تفكيك التباين أن نسبة مساهمة صدمة التطور المالي في تفسير تغيرات النمو الاقتصادي تساوي 18.92% في السنة العاشرة التي تلي حدوث الصدمة. يمتاز القطاع المالي الجزائري بهيمنة البنوك العمومية التي يقع على عاتقها وظيفة تمويل المؤسسات. كما يعتبر حجم القطاع المالي ضعيف نسبيا مما يعيق وظيفته التمويلية. كما يشهد الاقتصاد الجزائري نقص في كفاءة الوساطة المالية نظرا للنسبة المتدنية للقروض البنكية الداخلية الممنوحة للاقتصاد. الكلمات المفتاحية: التطور المالي، النمو الاقتصادي، الجزائر، الإصلاح البنكي، السببية. تصنيف JEL: O11، C32.

Abstract:

The paper aims to study the impact of financial development on economic growth in Algeria (1970-2019). The methodology is based on the VAR modelling. The research study gives the following results: (i) the causality test indicates that there is a bidirectional relationship between the two variables; (ii) the response functions show a long-term negative impact of financial development on economic growth; (iii) The variance decomposition shows that a shock in the financial development variable contributes to explain 18.92% of the economic growth variance in the tenth year. The financial sector in Algeria is dominated by the state-owned banks; the size of the financial sector is relatively small, this situation limits banks to fully playing their role in financing companies. Finally, a lack of financial intermediation is observed for the Algerian economy, mainly due to the low percentage of internal bank loans granted to the economy.

Keywords: financial development; economic growth; Algeria; bank reform; causality.

Jel Classification Codes: O11, C32.

* المؤلف المراسل.

يعتبر القطاع المالي من أهم القطاعات الاقتصادية في الدول النامية نظرا لدوره الأساسي في توفير السيولة اللازمة للنشاط الاقتصادي، لذلك حظي هذا القطاع باهتمام الكثير من الاقتصاديين وذلك بتحليل العلاقة التي تربط بين التطور المالي وبين المجاميع الاقتصادية الكلية ومن أهمها النمو الاقتصادي. يساهم القطاع المالي في تعزيز فرص النمو الاقتصادي من خلال حشد المدخرات من أصحاب الفوائض المالية، وتوجيهها نحو فرص الاستثمار الأكثر ربحية في القطاع الحقيقي من جهة، ومن جهة أخرى ينجم عن نمو القطاع الحقيقي طلب أكبر على الخدمات المالية وخاصة التمويل. بالتالي يمكن للقطاعين الحقيقي والمالي التأثير على بعضهما البعض.

يتكون القطاع المالي أساسا من المؤسسات المالية ومن الأسواق المالية التي تساهم في النشاط الاقتصادي من خلال خدمات تمويل الاستثمار والاستغلال والتجارة الخارجية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، تمويل الاستهلاك بالنسبة للأشخاص الطبيعيين، توفير السيولة، وسائل الدفع وخدمات التحويلات المالية.

1.1. إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما تقدم ارتأينا أن تكون إشكالية بحثنا كما يلي: ما مدى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما اتجاه العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019؟
- ما مدى تكامل كل من التطور المالي، معدل الاستثمار المحلي، معدل الانفتاح التجاري، معدل النمو السكاني وحجم قطاع المحروقات مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019؟

2.1. فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية والأسئلة الفرعية، تحاول الدراسة اختبار الفرضيات التالية:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية في الاتجاهين بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر
- هناك تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والتطور المالي ومتغيرات الضبط من معدل الاستثمار المحلي، معدل الانفتاح التجاري، معدل النمو السكاني وحجم قطاع المحروقات

3.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في الدور الأساسي الذي يلعبه القطاع المالي في النشاط الاقتصادي في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بالقطاع البنكي الذي عرف إصلاحات جوهرية منذ مطلع التسعينات الى يومنا هذا، والتي تهدف أساسا الى إضفاء الفعالية في المعاملات البنكية، وتفعيل دوره في تمويل الاقتصاد والرفي به الى مستوى المعايير الدولية في المعاملات المالية.

كما تكتسي العلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي أهمية بالغة بالنسبة لصانعي السياسات العامة، وذلك من أجل اتخاذ القرارات الصحيحة التي من شأنها الرفع من كفاءة القطاع المالي بما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الجزائري.

4.1. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة أولا الى الكشف عن أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019، بالإضافة إلى دراسة التكامل المشتركين النمو الاقتصادي والتطور المالي ومتغيرات الضبط من معدل الاستثمار المحلي، معدل الانفتاح التجاري، معدل النمو السكاني وحجم قطاع المحروقات.

5.1. منهجية الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال التطرق الى المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة والعلاقات النظرية فيما بينها. في حين اعتمدت الدراسة القياسية على استخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي "VAR" للإجابة على إشكالية بحثنا. كما تم الاستعانة بأدوات التحليل الخاصة بالنموذج والمتمثلة في دراسة السببية، تحليل دوال الاستجابة وتفكيك التباين من أجل تحليل متغيرات الدراسة، التي تم تنزيلها من قاعدة البيانات للبنك الدولي.

6.1. حدود الدراسة:

تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من 1970 الى غاية 2019 وتحددت هذه الفترة بتوفر البيانات المتعلقة بكل متغيرات الدراسة، علما أن هذه الفترة قد عرفت إصلاحات جوهرية شملت القطاع البنكي بالدرجة الأولى.

7.1. هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث واختبار فرضياته، قمنا بتقسيم البحث الى العناصر التالية:

- ❖ الإطار النظري الخاص بالمتغيرين الرئيسيين وهما التطور المالي والنمو الاقتصادي؛
- ❖ الدراسات التطبيقية السابقة حول العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي؛
- ❖ إصلاحات القطاع المالي وتطور درجة سيولة الاقتصاد الجزائري؛
- ❖ الدراسة القياسية للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970-2019؛
- ❖ تحليل النتائج المتحصل عليها.

2. الإطار النظري:

سنتطرق في هذا الجزء الى تعريف المتغيرين الرئيسيين قيد الدراسة وهما التطور المالي والنمو الاقتصادي، بالإضافة الى العلاقة النظرية بينهما، وذلك كما يلي:

1.2. مفهوم التطور المالي:

يشير مفهوم التطور المالي الى مستوى إيفاء القطاع المالي والذي يشمل كل من المؤسسات المالية (ومن بينها البنوك التجارية) والأسواق المالية (سوق تداول القيم المنقولة، السوق النقدي وغيرها)، يهدف التطور المالي الى إقامة قطاع مالي يمتاز بالكفاءة والفعالية، يدعم النمو الاقتصادي، له مصادر دخل متنوعة، يساهم في تحفيز الادخار والتمويل والاستثمار ويمتاز بالاستقرار والمتانة. (King & Levine, 1993b, p. 540)

2.2. مفهوم النمو الاقتصادي:

يشير مفهوم النمو الاقتصادي الى نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي من فترة الى أخرى، ويمثل الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية معينة (King & Levine, 1993a, p. 734).

3.2. العلاقة النظرية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي:

يقدم نموذج (King & Levine, 1993b; 1993a) مجموعة من الآليات التي من خلالها يؤثر القطاع المالي على نمو الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، تتمثل أهم الآليات فيما يلي:

- ❖ يقوم القطاع المالي بفرز واختيار المشاريع الواعدة كما يقوم بجمع الأموال اللازمة لتمويل هذه المشاريع، ويعتبر القطاع المالي أفضل وسيلة لتعبئة الادخار لأصحاب المشاريع

❖ يسمح القطاع المالي بتقليل درجة عدم التأكد المرتبط بالمشاريع المبتكرة مما يسمح للمؤسسات بالابتكار التكنولوجي في المنتجات النهائية وفي تقنيات الإنتاج.

❖ يمكن قياس تطور القطاع المالي من خلال وظائفه الأساسية وهي: تعبئة الادخار وزيادته، التخصيص الأمثل للموارد، وظائف المراقبة والظبط على المؤسسات المالية والأسواق المالية والمؤسسات الاقتصادية، إدارة المخاطر وتسهيل عمليات تبادل السلع والخدمات. إذا تمت هذه الوظائف بالشكل الصحيح والكفاءة اللازمة فهذا يؤدي الى أثر إيجابي على النمو الاقتصادي عبر قناتي الابتكار التكنولوجي والتراكم الرأسمالي (Levine, 1997, p. 691).

من جهة أخرى، حسب نموذج (Modigliani & Miller, 1963) إن القروض البنكية والسندية الممنوحة من طرف القطاع المالي تسمح للمؤسسات الاقتصادية من تحقيق وفرات ضريبية هامة، وهذا راجع لأن التكاليف المالية الناجمة عن المديونية قابلة للخصم، ويظهر ذلك جليا في قائمة النتائج التي تسمح بتحديد مبلغ الضريبة على أرباح الشركات، بالتالي وتحت فراضية كفاءة الأسواق المالية، تسمح المديونية من الزيادة من القيمة السوقية للمؤسسات بمقدار الوفرات الضريبية الناجمة عن المديونية (Modigliani & Miller, 1963, pp. 435-438)، ومنه تظهر المديونية كقناة تأثير على القيمة المضافة التي تخلقها المؤسسات وعلى النمو الاقتصادي.

3. الدراسات التطبيقية السابقة:

تستند العديد من الدراسات التطبيقية حول العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي الى النمذجة القياسية والتي تمثل الطريقة الرئيسية لاختبار طبيعة هذه العلاقة، بالتالي سنعرض في هذا الجزء مجموعة من الدراسات القياسية التطبيقية المتعلقة بالاقتصاد الجزائري والاقتصاديات النامية.

- دراسة زعيتري & زيان (2020): ركزت هذه الدراسة على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (الجزائر، تونس، المغرب، مصر، السعودية، الأردن، تركيا، البحرين، إيران) للفترة 1980-2017، من خلال استعمال نماذج بيانات البانل. أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية بين حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات التالية: مؤشر التحرير المالي، مؤشر الوساطة المالية (عرض النقود) وحجم الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص (زعيتري وزيان، 2020، صفحة 283). تتوافق هذه النتائج مع الإطار النظري المقدم في هذه الدراسة.
- دراسة بوري & بن علال (2019): ركزت هذه الدراسة على الجزائر، تونس والمغرب (1980-2016). أشارت نتائج التكامل المشترك الى وجود علاقة موجبة في المدى الطويل بين التطور المالي ونمو نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في البلدان الثلاثة، كما أوضح اختبار (Granger, 1969) عدم وجود علاقة سببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر. أرجع الباحثين هذه النتيجة الى أن تحسن مؤشرات التطور المالي في الجزائر تعتبر مضللة، لأنها مرتبطة أساسا بارتفاع مداخيل الدولة الناجمة عن تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يؤدي الى ارتفاع السيولة البنكية لكن دون أن يؤدي الى الرفع من كفاءتها في تمويل النمو الاقتصادي (بوري وبن علال، 2019، صفحة 144).
- دراسة لمزاودة (2018): ركزت هذه الدراسة على الاقتصاد الجزائري للفترة 1980-2016، من خلال استعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) وأشارت النتائج إلى وجود تأثير سلبي لمؤشرات التطور المالي على نصيب الفرد الحقيقي من الناتج كمؤشر للنمو الاقتصادي. أرجع الباحث هذه النتيجة لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد أساسا على قطاع المحروقات مما يؤثر سلبا على فعالية القطاع المالي، خاصة وأن هذا الأخير يتكون أساسا من بنوك عمومية تعاني من نقص الفعالية في تخصيص مواردها المالية (لمزاودة، 2018، الصفحات 316-321).

4. إصلاحات القطاع المالي وتطور درجة سيولة الاقتصاد الجزائري:

تعتبر الفترة 1962-1970 مرحلة إنشاء القطاع المالي الجزائري وعرفت هذه الحقبة الزمنية مجموعة من الأحداث الهامة نذكر من بينها: فصل الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة العمومية الفرنسية وإنشاء البنك المركزي الجزائري في 1962، إنشاء العملة الوطنية في 1964 وقرارات تأميم البنوك الأجنبية 1966-1967. عرف القطاع المالي الجزائري عدة إصلاحات إقتصادية منذ سنة 1971 الى يومنا هذا والتي يمكن تلخيص أهمها كما يلي:

المرحلة الأولى من الإصلاح جاءت في إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973 وتجسدت في الإصلاح المالي والمصرفي بموجب الامر رقم 71-47 الصادر في 30-06-1971 والمتضمن تنظيم البنوك. أهم الإصلاحات كانت كما يلي: البنك الجزائري للتنمية يخلف الخزينة العامة في تمويل الاستثمارات المخططة، ضمان تمويل المؤسسات من طرف البنوك مع إخضاع نشاط المؤسسات لرقابة البنوك، إنشاء هيئات استشارية (مجلس القرض، اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية).

انطلاقاً من سنة 1978 تم: إعادة هيكلة الجهاز البنكي وذلك بالرجوع الى الخزينة العمومية لتمويل الاستثمارات المخططة بموجب قانون المالية لـ 1978، إعادة هيكلة المؤسسات العمومية بمقتضى المرسوم 80-240 لـ 14 أكتوبر 1980، تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) في 1982، تأسيس بنك التنمية المحلية (BDL) في 1985.

في سنة 1986 صدر القانون 86-12 بتاريخ 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض والذي جاء بما يلي: استعادة البنك المركزي لوظائفه التقليدية كبنك للبنوك، الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاط البنوك التجارية، استعادة البن وكل دورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض.

في سنة 1988 جاء القانون 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 الذي يعدل ويتم القانون 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقرض حيث أصبحت البنوك العمومية أكثر استقلالية في تسيير موارده المالية وفي اختيار المشاريع الاستثمارية ومنح القروض ومتابعة الديون، كما تم اخضاع العلاقة بين البنك والمؤسسات الاقتصادية لقواعد اقتصاد السوق.

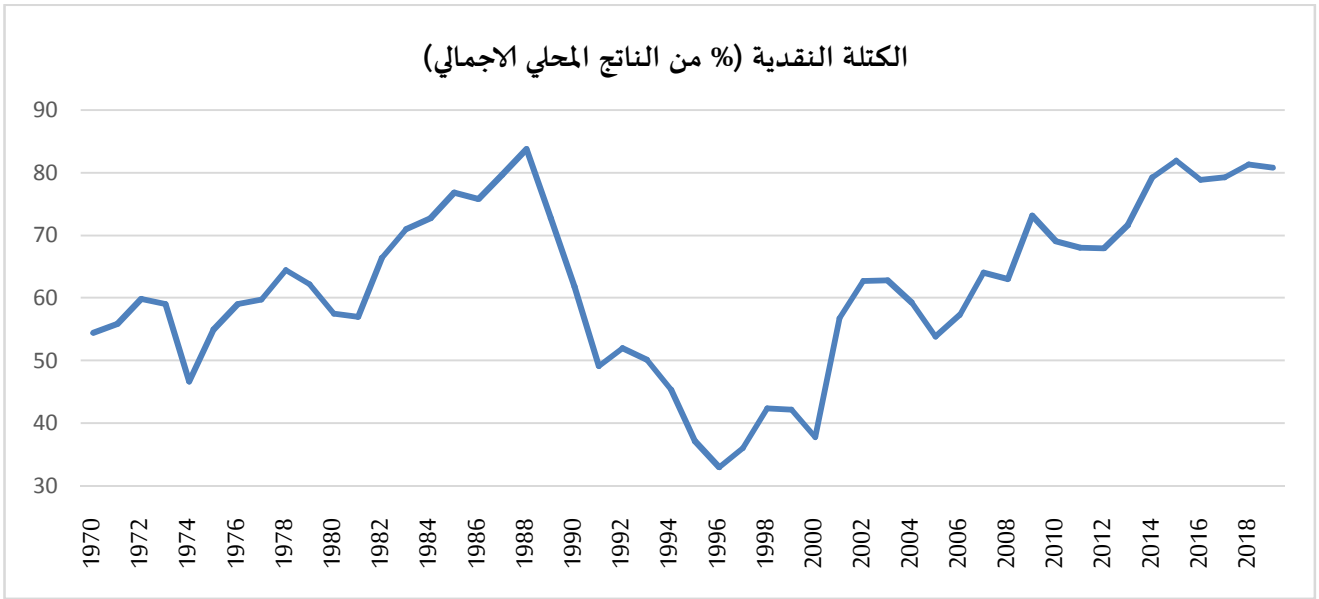
في سنة 1990 صدر القانون 90-10 للنقد والقرض الذي عكس التوجه الاقتصادي الجديد للجزائر والمتمثل في الانتقال من الاقتصاد المركزي نحو اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، وقد جاء بالتدابير التالية: اعتبار البنك المركزي سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية، إعادة تنظيم البنك المركزي وانشاء هيئات تسييرية ورقابية جديدة، الغاء التخصيص البنكي وذلك بفتح المجال للبنوك لتقديم منتجات بنكية جديدة ودخول الأسواق المالية، انفتاح السوق البنكي على القطاع الخاص المحلي والاجنبي، ابعاد الخزينة العامة عن منح القروض للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

كما صدر الامر 91-09 لـ 04 جوان 1990 والذي سعت من خلاله الجزائر لمسايرة اتفاقية بازل، فتبعاً لهذا الأمر، لُزمت البنوك باحترام نسبة الأموال الخاصة إلى المخاطر لا تقل عن 8%، كما حدد هذا التنظيم مكونات الأموال الخاصة التي تؤخذ بعين الاعتبار لحساب هذه النسبة. في 1992 أصدر بنك الجزائر مجموعة من أنظمة المكملة للقانون 90-10 والتي شملت: تنظيم مركزية الاخطار، تنظيم مركزية للمبالغ غير المدفوعة، انشاء جهاز مكافحة اصدار الشيكات بدون مؤونة.

تماشياً مع ما ورد في اتفاقية بازل، صدر النظام 02-03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002 المتعلق بنظام الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، بحيث يجبر البنوك على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر. في سنة 2004 صدر القانون 01-04 الذي رفع من الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية.

كما صدر في 26 أوت 2010 الأمر 04-10 الذي يعزز من وسائل البنوك في مواجهة المخاطر عبر تقوية أنظمة رقابتها الداخلية وهذا ما يساهم في استقرار النظام المالي الجزائري. في سنة 2020 صدر النظام 02-20 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والتي تمثل قواعدها لتعاليم الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمعاملات المالية. نستنتج مما سبق أن إصلاحات القطاع المالي في الجزائر ركزت أساسا على القطاع البنكي ورغم كل الإصلاحات المتتالية منذ 1970 إلا أن البنوك التجارية العمومية تمثل الجانب الرئيسي للقطاع المالي الجزائري. من بين أهم مؤشرات التطور المالي في الجزائر نذكر درجة سيولة الاقتصاد الجزائري والتي يمكن قياسها بالكتلة النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل 1: تطور درجة سيولة الاقتصاد الجزائري (1970-2019)



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي <https://data.worldbank.org/country/DZ> بتاريخ 08 أبريل 2022

نلاحظ من الشكل 1 أعلاه، أن درجة سيولة الاقتصاد الجزائري عرفت ثلاثة فترات أساسية:

- الفترة الأولى 1970-1988: عرفت منحى تصاعدي لدرجة سيولة الاقتصاد الجزائري وشهدت هذه الفترة تبني المقاربة الاشتراكية لتنمية الاقتصاد، من خلال المخططات التنموية المتتالية (المخطط الرباعي الأول 1970-1973، المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، المخطط الخماسي الأول 1980-1984 ثم المخطط الخماسي الثاني 1985-1989)، كما شهدت هذه الفترة تنامي المديونية الخارجية من أجل تمويل المخططات التنموية.
- الفترة الثانية 1989-1996: عرفت منحى تنازلي لدرجة سيولة الاقتصاد الجزائري وشهدت هذه الفترة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وأزمة أمنية عارمة كادت تعصف بمؤسسات الدولة، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن صدمة انهيار أسعار النفط لسنة 1986 والعجز عن تسديد المديونية الخارجية، مما أدى بالحكومة الجزائرية إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وفرض سياسات تقشفية وانكماشية في إطار إعادة جدولة المديونية الخارجية. يمكن اعتبار هذه الحقبة الزمنية كمرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد السوق، ورغم الإصلاحات الاقتصادية المتتالية إلا أن الأولوية خلال هذه الفترة كانت لاستعادة الأمن والاستقرار السياسي على حساب الاقتصاد.

- الفترة الثالثة 1997-2019: عرفت منحى تصاعدي لدرجة سيولة الاقتصاد الجزائري وشهدت هذه الفترة العديد من البرامج الاقتصادية (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014)، تهدف هذه البرامج لتدارك التأخر الاقتصادي والاجتماعي المتراكم طوال الفترات السابقة.

5. الدراسة القياسية للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970-2019:

سننظر في هذا الجزء الى بناء نموذج قياسي لدراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970-2019، وذلك باستخدام نماذج الانحدار الذاتي "VAR"، بإعتباره أداة تجريبية مناسبة لفهم واستيعاب طبيعة تأثير الصدمات العشوائية الحالية والماضية، وقدرتها على تقديم وصف شامل للهيكل الديناميكي للنظام المدروس.

1.5. تقديم المتغيرات محل الدراسة:

سنعتمد في دراستنا هذه على السلاسل الزمنية السنوية الخاصة بالاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2019، وقد تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي، وتتمحور متغيرات الدراسة في الجدول التالي:

الجدول 1: تقديم المتغيرات محل الدراسة

التطور المالي	LIQ	درجة سيولة الاقتصاد = الكتلة النقدية (% من الناتج المحلي الإجمالي)
متغيرة النمو الاقتصادي	GROWTH	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الفردي
معدل الاستثمار المحلي	INV	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% من الناتج المحلي الإجمالي)
معدل الانفتاح التجاري	OPEN	مجموع الصادرات والواردات (% من الناتج المحلي الإجمالي)
معدل النمو السكاني	POP	المعدل السنوي للنمو السكاني
حجم قطاع المحروقات	OIL	أرباح النفط (% من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي <https://data.worldbank.org/country/DZ> بتاريخ 08 أبريل 2022

اعتمادا على الدراسات السابقة، تم إضافة متغيرات الطبط التالية: الاستثمار المحلي، الانفتاح التجاري، معدل النمو السكاني وحجم قطاع المحروقات. يمكن صياغة نموذج الدراسة كما يلي:

$$GROWTH = f(LIQ, INV, OPEN, POP, OIL)$$

بالنسبة للمتغير التابع GROWTH، تم اختبار متغيرات أخرى وهي: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (الحقيقي، الجاري)، الناتج المحلي الإجمالي بالدينار الجزائري (الحقيقي، الجاري)، الناتج المحلي الإجمالي الفردي بالدولار الأمريكي (الحقيقي، الجاري)، الناتج المحلي الإجمالي الفردي بالدينار الجزائري (الحقيقي، الجاري). بعد الاختبارات الإحصائية، تبين أن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الفردي هو المقياس الذي يسمح لنا بالإجابة على إشكالية الدراسة، مع العلم أن هذه المتغيرة تم استعمالها من طرف الباحثين كما يظهر ذلك في الدراسات السابقة.

بالنسبة للمتغير المستقل الدال على التطور المالي LIQ، تم اختبار متغيرات أخرى وهي: الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص من طرف البنوك (% من الناتج المحلي الإجمالي)، الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي). بعد الاختبارات الإحصائية، تبين أن درجة سيولة الاقتصاد هو المقياس الذي يسمح لنا بالإجابة على إشكالية الدراسة.

2.5. التحليل الوصفي لبيانات السلاسل الزمنية:

سنقوم بحساب مختلف الإحصائيات الوصفية لبيانات السلاسل الزمنية قيد الدراسة، عن طريق البرنامج الإحصائي "EViews 10"، والتي تسمح لنا بإعطاء فكرة عن كيفية تطور مختلف قيم هذه البيانات. النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول 2: الإحصاء الوصفي لبيانات السلاسل الزمنية

Variable	GROWTH	LIQ	INV	OPEN	POP	OIL
Mean	1.324763	61.76747	31.83464	58.16157	2.237954	18.33560
Median	1.622327	61.99054	31.99716	58.30239	2.061106	16.82537
Maximum	23.97503	83.82403	48.58504	76.68454	3.123712	37.68804
Minimum	-13.75983	33.00584	20.67724	32.68458	1.275066	6.816855
Std.Dev	4.658301	13.28622	6.724961	10.61211	0.618408	7.323278
Skewness	1.609632	-0.266560	0.386097	-0.241253	-0.068471	0.497735
kurtosis	14.18025	2.348741	2.337018	2.469147	1.562723	2.509652
Jarque-Bera	282.0035	1.475740	2.157977	1.072118	4.342746	2.565421
Probability	0.000000	0.478131	0.339939	0.585050	0.114021	0.277285

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "EViews 10"

من خلال الجدول 2 أعلاه، يوضح لنا أن السلاسل الزمنية محل الدراسة تتكون من 50 مشاهدة ممتدة من 1970

إلى 2019، تميزت بما يلي:

1.2.5. السلسلة الزمنية لمتغير النمو الاقتصادي:

السلسلة الزمنية لمتغير النمو الاقتصادي (GROWTH) سجلت أدنى معدل خلال الفترة المدروسة (-13.75)% في سنة 1971، وأعلى معدل عرفته كان في السنة الموالية 1972 بمعدل 23.97%، بينما متوسط هذه السلسلة قدر بـ 1.32%، وينصف هذه السلسلة مستوى وسطي مقدر بـ 1.62%.

بينما تشتمت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 4.65%، أما معامل التناظر لهذه السلسلة جاء أكبر من القيمة 3 (3 < 14.18) مما يعني عدم وجود للقيم المتطرفة على طرفي المنحنى، أما معامل الالتواء فقيمه غير المعدومة (1.60) دليل على عدم تناظر توزيع السلسلة. بالإضافة إلى أن هذه السلسلة لا تتبع توزيع طبيعي بالنظر إلى (Prob(J-B)=0.00) وهي أصغر من مستوى معنوية 5%.

2.2.5. السلسلة الزمنية لمتغير التطور المالي:

السلسلة الزمنية لمعدل سيولة الاقتصاد (LIQ) سجلت أدنى معدل في سنة 1996 بقيمة 33%، وأعلى معدل عرفته كان في سنة 1988 بمعدل 83.82%، أما متوسط هذه السلسلة يقدر بـ 61.76%، وينصف هذه السلسلة مستوى وسطي مقدر بـ 61.99%. بينما تشتمت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 13.28%.

أما معامل الالتواء قيمته جاءت تختلف عن الصفر (-0.26) مما يعني عدم تناظر توزيع السلسلة، في حين معامل التسطح لهذه السلسلة جاء أقل من القيمة 3 أي (3 > 2.34) مما يعني احتمال وجود للقيم المتطرفة على طرفي المنحنى. بينما إحصائية (J-B) ذات القيمة المنخفضة، المرفوقة بمستوى معنوية أكبر من 0.05 والتي تدفعنا إلى قبول فرضية التوزيع الطبيعي للسلسلة.

3.2.5. السلسلة الزمنية لمعدل الاستثمار المحلي:

السلسلة الزمنية لمعدل الاستثمار (INV) عرفت أعلى معدل لها في سنة 1978 بمعدل 48.58%، ثم عرفت بعد ذلك انخفاضا مستمرا إلى أن سجلت ما قيمته 20.67% في سنة 2000، أما متوسط هذه السلسلة يقدر بـ 31.83%، وينصف هذه السلسلة مستوى وسطي مقدر بـ 31.99%. بينما تشتمت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 6.72%.

أما معامل الالتواء قيمته جاءت تختلف عن الصفر (0.38) مما يعني عدم تناظر توزيع السلسلة. في حين معامل التسطح لهذه السلسلة جاء أقل من القيمة 3 ($3 > 2.33$) مما يعني احتمال وجود للقيم بالقرب من منتصف المنحنى. بالإضافة الى أن مستوى معنوية إحصائية (J-B) لهذه السلسلة ($\text{Prob} (J-B)=0,33$) أكبر من 0.05 مما يدفعنا لقبول فرضية التوزيع الطبيعي.

4.2.5. السلسلة الزمنية لمعدل الانفتاح التجاري:

السلسلة الزمنية لمعدل الانفتاح التجاري (OPEN) سجلت أدنى معدل في سنة 1987 بقيمة 32.68%، وأعلى معدل عرفته كان في سنة 2008 بمعدل 76.68%، أما متوسط هذه السلسلة يقدر بـ 58.16%، وينصف هذه السلسلة مستوى وسطي مقدر بـ 58.30% بينما تنشت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 10.61%، أما معامل الالتواء قيمته جاءت تختلف عن الصفر (-0.24) مما يعني عدم تناظر توزيع السلسلة.

في حين معامل التسطح لهذه السلسلة جاء أقل من القيمة 3 ($3 > 2.46$) مما يعني احتمال وجود للقيم المتطرفة على طرفي المنحنى. بينما مستوى معنوية إحصائية (J-B) لهذه السلسلة تساوي ($\text{Prob} (J-B)=0,58$) وهي أكبر من 5% مما يدل على أن السلسلة تتبع توزيع طبيعي.

5.2.5. السلسلة الزمنية لمعدل النمو السكاني:

السلسلة الزمنية لمعدل النمو السكاني (POP) عرفت أعلى معدل لها خلال الفترة المدروسة 3.12% في سنة 1982، ثم عرفت بعد ذلك انخفاضا مستمرا الى أن سجلت ما قيمته 1.27% في سنة 2002، أما متوسط هذه السلسلة يقدر بـ 2.23%، وينصف هذه السلسلة مستوى وسطي مقدر بـ 2.06%، بينما تنشت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدر 0.61%، أما معامل الالتواء قيمته جاءت تختلف عن الصفر (-0.06) مما يعني عدم تناظر توزيع السلسلة.

في حين معامل التسطح لهذه السلسلة جاء أقل من القيمة 3 ($3 > 1.56$) مما يعني احتمال وجود للقيم بالقرب من منتصف المنحنى. وكذلك تتميز هذه السلسلة بتوزيع طبيعي لأن ($\text{Prob} (J-B)=0,11$) أكبر من مستوى معنوية 5%.

6.2.5. السلسلة الزمنية لحجم قطاع المحروقات:

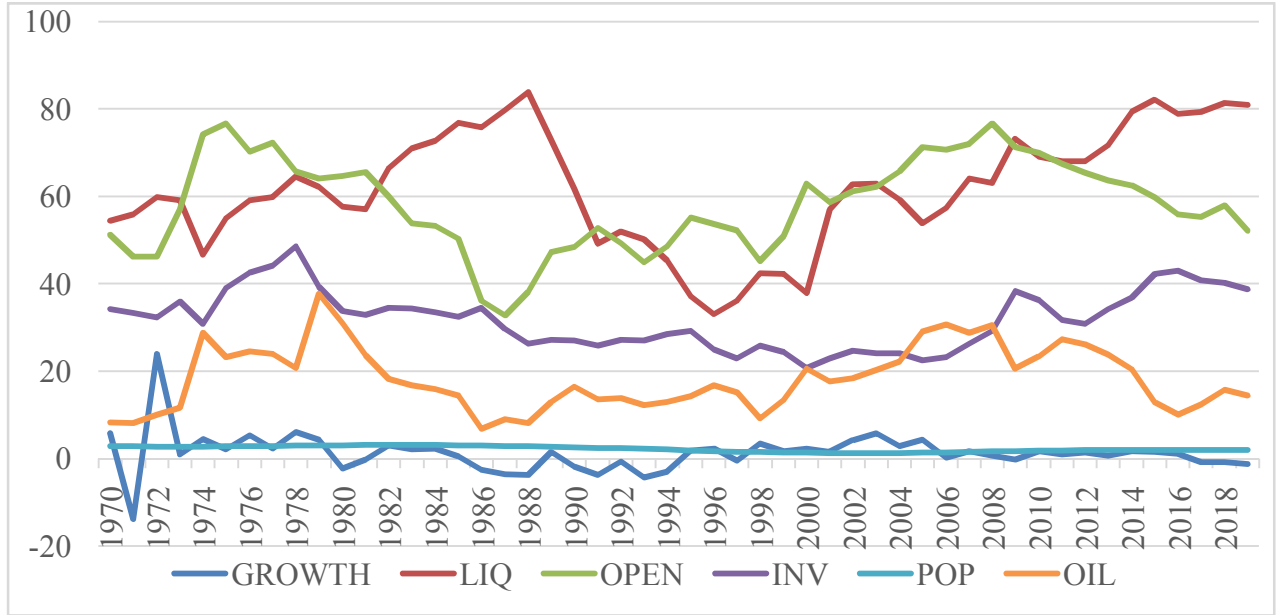
السلسلة الزمنية لحجم قطاع المحروقات (OIL) سجلت هي الأخرى أعلى معدل في سنة 1979 بمعدل 37.68%، ثم انخفضت لتسجل أدنى معدل لها 6.81% في سنة 1986، أما متوسط هذه السلسلة يقدر بـ 18.33%، وينصف هذه السلسلة مستوى وسطي مقدر بـ 16.82% بينما تنشت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 7.32%.

أما معامل الالتواء قيمته جاءت تختلف عن الصفر (0.49) مما يعني عدم تناظر توزيع السلسلة. في حين معامل التسطح لهذه السلسلة جاء أقل من القيمة 3 ($3 > 2.50$) مما يعني احتمال وجود للقيم المتطرفة على طرفي المنحنى. بينما مستوى معنوية إحصائية (J-B) لهذه السلسلة ($\text{Prob} (J-B)=0,27$) أكبر من 0.05 مما يدل على أن السلسلة تتبع توزيع طبيعي.

3.5. التطور البياني لمتغيرات قيد الدراسة:

التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة تظهر في الشكل 2 أسفله:

الشكل 2: التطور البياني لمتغيرات الدراسة



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي <https://data.worldbank.org/country/DZ> بتاريخ 08 أبريل 2022

يتبين لنا من الشكل السابق أن المتغيرات محل الدراسة ليس لديها نفس المسار في المدى الطويل خلال الفترة المدروسة (1970-2019)، وبالتالي هناك احتمال عدم وجود علاقة طويلة المدى فيما بينها، وللتأكد من ذلك ينبغي دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال اختبارات الجذر الأحادي لـ "ADF" لمعرفة درجة تكاملها، وهذا ما سنراه فيما يلي.

4.5. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة:

الجدول 3 أسفله يشير إلى نتائج اختبارات الاستقرار ADF لمتغيرات الدراسة.

الجدول 3: نتائج اختبارات الاستقرار لمتغيرات قيد الدراسة باستعمال "ADF"

النموذج المقدر	السلسلة في شكل	درجة التأخير	t- المحسوبة	t- المجدولة (5%)	القرار
GROWTH	المستويات	1	-8.941286	-2.922449	السلسلة مستقرة بوجود ثابت
LIQ	المستويات	1	0.336859	-1.947665	السلسلة غير مستقرة
	الفروق الأولى	1	-5.744075	-1.947816	السلسلة مستقرة
INV	المستويات	1	-0.141912	-1.947665	السلسلة غير مستقرة
	الفروق الأولى	1	-5.194183	-1.947975	السلسلة مستقرة
OPEN	المستويات	1	-0.304235	-1.947665	السلسلة غير مستقرة
	الفروق الأولى	1	-5.266337	-1.947816	السلسلة مستقرة
POP	المستويات	0	-1.852233	-1.947665	السلسلة غير مستقرة
	الفروق الأولى	1	-2.541228	-1.947975	السلسلة مستقرة
OIL	المستويات	1	-2.730739	-2.923780	السلسلة غير مستقرة
	الفروق الأولى	1	-5.418900	-1.947975	السلسلة مستقرة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "EViews 10"

نقول عن سلسلة زمنية أنها مستقرة: "إذا تذبذبت حول وسط ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن ومحدد وتباينات المشتركة ليس لها علاقة بالزمن هي الأخرى، وبالتالي فإن السلاسل التي تحقق الخصائص السابقة، يكون لديها ميل للعودة إلى متوسطها، كما أن الانحرافات عن هذا المتوسط تكون ذات بعد ثابت" (Gujarati, 2004, p. 798).

نلاحظ من الجدول 3 أعلاه أن متغيرة النمو الاقتصادي (GROWTH) مستقرة عند المستوى لأن القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة لـ "ADF" عند مستوى معنوية 5% ($t_c = -8.94 < -2.92 t_t$). أما باقي متغيرات الدراسة فهي مستقرة عند الفروق الأولى. بالنسبة للتمثيل البياني للسلاسل الزمنية المستقرة لمتغيرات الدراسة يظهر في الملحق رقم 1.

5.5. تقدير نموذج الدراسة باستعمال نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR):

من خلال النتائج السابقة، وجدنا أن متغيرة النمو الاقتصادي (GROWTH) مستقرة عند المستوى بينما باقي المتغيرات مستقرة بعد اجراء الفروقات من الدرجة الأولى، أي أن هناك اختلاف في درجة تكامل متغيرات النموذج، مما يؤدي الى استعمال نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR).

لا نستطيع استعمال اختبارات التكامل المتزامن (Johansen, 1987 ; Engle & Granger, 1987 ; Johansen, 1990) لأنها تشترط أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة. كذلك لم نتمكن من استخدام نماذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للأسباب التالية: عدم معنوية متغيرات الاجل الطويل، معامل تصحيح الخطأ في الاجل القصير (CointEq(-1)) لم يستوف الشروط الذي يجب أن تتحقق، وغيرها من اختبارات هذا النموذج.

يتكون نموذج أشعة الانحدار الذاتي "VAR" من نظام لجملة معادلات بحيث كل متغيرة داخلية هي عبارة عن دالة خطية لقيمتها الماضية والقيم الماضية لمتغيرات داخلية أخرى، بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية لنفس النظام، كما تعد أداة تجريبية مناسبة لفهم طبيعة تأثير هذه الصدمات (شيخي، 2011، صفحة 269). قبل تقدير النموذج سنقوم أولاً بتحديد درجة التأخير المثلى للنظام (VAR)، وذلك باستعمال معايير المعلومات التي تظهر في الجدول 4 والتي تشير الى أن درجة التأخير المثلى مقدرة بثلاثة سنوات.

الجدول 4: معايير اختيار درجة تأخير النموذج VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-769.5317	NA	8659123.	33.00135	33.23754	33.09023
1	-477.1060	497.7458	160.0922	22.08962	23.74294	22.71178
2	-387.5060	129.6342	17.64155	19.80876	22.87922*	20.96420
3	-324.0066	75.65876*	6.719110*	18.63858*	23.12617	20.32729*

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "EViews 10"

يمكن توضيح مختلف التفاعلات الديناميكية التي تحدث بين مختلف متغيرات الدراسة من خلال تقدير النموذج VAR(3) باستعمال طريقة المربعات الصغرى، والنتائج موضحة في المعادلة التالية:

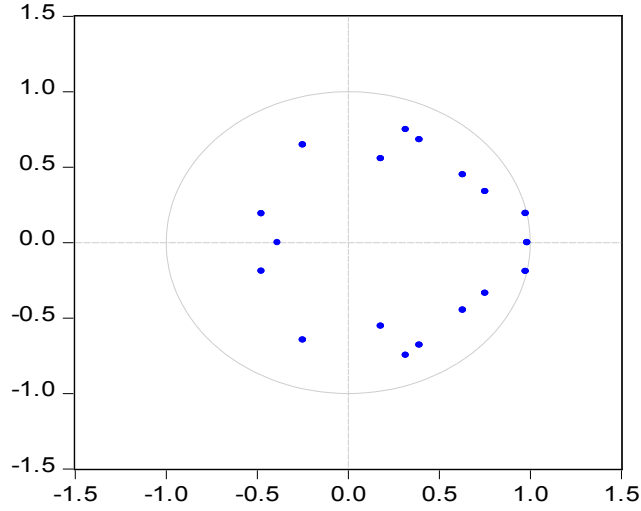
$$\begin{aligned}
 GROWTH_t = & -16.60926 + 0.044975GROWTH_{t-1} + 0.049234GROWTH_{t-2} \\
 & - 0.003503GROWTH_{t-3} + 0.123391LIQ_{t-1} - 0.037412LIQ_{t-2} \\
 & - 0.101632LIQ_{t-3} - 0.053045INV_{t-1} - 0.184920INV_{t-2} + 0.206389INV_{t-3} \\
 & + 0.418813OPEN_{t-1} - 0.187723OPEN_{t-2} + 0.132965OPEN_{t-3} \\
 & + 22.21663POP_{t-1} - 59.35975POP_{t-2} + 38.099520POP_{t-3} - 0.281533OIL_{t-1} \\
 & + 0.036384OIL_{t-2} + 0.013893OIL_{t-3}
 \end{aligned}$$

مع العلم أن:

$$N = 47 ; R^2 = 74.98\% ; F_c = 4.663320$$

بعد عملية تقدير النموذج VAR(3) نقوم باختبار استقراره، والنتائج موضحة في الشكل 3 أسفله والذي يشير إلى أن النموذج الممثل لمتغيرات الدراسة يحقق شرط الاستقرار.

الشكل 3: نتائج اختبار استقرارية النموذج VAR(3)
Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "EViews 10"

الجدول 5 أسفله يبين نتائج اختبار مضاعف لاقرانج للارتباط الذاتي لأخطاء النموذج VAR(3)، التي تشير إلى قبول الفرضية الصفرية لمختلف درجات التأخير h لأن احتمال الإحصائية LM أكبر من مستوى معنوية 5%. مما يدل على خلو معادلات النموذج من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء (Prob(LM-stat) > 0.05).

الجدول 5: نتائج اختبار مضاعف لاقرانج للارتباط الذاتي لأخطاء النموذج VAR(3)

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	50.36775	36	0.0564	1.515704	(36, 77.4)	0.0645
2	50.44528	36	0.0556	1.518716	(36, 77.4)	0.0636
3	34.20335	36	0.5542	0.938831	(36, 77.4)	0.5732
4	29.22843	36	0.7807	0.780266	(36, 77.4)	0.7931
5	28.60322	36	0.8050	0.760923	(36, 77.4)	0.8164
6	39.18123	36	0.3291	1.106077	(36, 77.4)	0.3488
7	43.36392	36	0.1861	1.253588	(36, 77.4)	0.2023
8	25.10484	36	0.9134	0.655022	(36, 77.4)	0.9192

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "EViews 10"

يعتبر ثبات تباين بواقي النموذج المقدر من بين أحد الشروط الضرورية الواجب توفرها، وبينت النتائج أن القيمة المحسوبة لـ χ^2 بمستوى دلالة قدرها (0.4437) وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، وعليه يتم قبول فرضية العدم بثبات تباين بواقي النموذج المقدر.

بعد التأكد من صلاحية وملائمة النموذج المقدر للتعبير عن تغيرات المتغيرات المدروسة، وكذا خلوه من المشاكل الإحصائية (الاستقرارية، الارتباط الذاتي للأخطاء، تباين بواقي النموذج)، فإنه يمكن استخدامه لدراسة وتحليل مختلف

العلاقات المحتملة وجودها بين هذه المتغيرات. تتميز نماذج VAR بأدوات تحليل خاصة (اختبارات السببية حسب مفهوم قرانجر، تحليل دوال الاستجابة وتفكيك التباين)، يتم اللجوء إليها خاصة في ظل صعوبة التفسير الفردي لمعاملات النموذج.

6.5. اختبار علاقات السببية بين متغيرات النموذج

يعتبر اختبار سببية قرانجر من بين الاختبارات الأكثر استعمالاً لدراسة السببية، يسمح لنا هذا الاختبار بتحديد اتجاه العلاقة بين متغيرين، فنقول أن هناك علاقة سببية قرانجر، إذا كانت القيم السابقة لمتغير ما تؤثر معنوياً على القيم المستقبلية لمتغير آخر. إن مفهوم السببية عند قرانجر يعنى معرفة وتحديد علاقة الأسبقية بين مختلف المتغيرات الاقتصادية استناداً على معيار القدرة التنبؤية، نقول عن متغيرة أنها تسبب أو تسبق متغيرة أخرى إذا كانت الأولى تساهم في تحسين القدرة التنبؤية للمتغيرة الثانية (Granger, 1969).

لاختبار السببية يمكن الاعتماد على الإحصائية F، ولكن هذا الاختبار يعتبر صالح تقاربياً فقط بسبب وجود المتغيرات التابعة المؤخرة في الانحدار المستخدم لإجرائه، لذلك يفضل استعمال الإحصائية χ^2 "Wald" في هذا النوع من النماذج VAR (Hamilton, 1994, p. 305).

الجدول 6: نتائج اختبار سببية Granger بين متغيرات الدراسة

الفرضيات الصفرية المختبرة	الإحصائية "Khideux-Wald" المحسوبة	حجم العينة	احتمال
LIQ لا تسبب GROWTH	8.937647	47	0.0301
OPEN لا تسبب GROWTH	17.59366	47	0.0005
OIL لا تسبب GROWTH	6.406062	47	0.0934
LIQ لا تسبب GROWTH	7.291646	47	0.0632
INV لا تسبب GROWTH	9.247313	47	0.0262
POP لا تسبب INV	6.815307	47	0.0780
LIQ لا تسبب OPEN	10.75551	47	0.0131
INV لا تسبب OPEN	11.65726	47	0.0087
POP لا تسبب OPEN	22.61369	47	0.0000
OIL لا تسبب OPEN	6.299560	47	0.0979
POP لا تسبب GROWTH	17.72177	47	0.0005
LIQ لا تسبب POP	10.33845	47	0.0159
OIL لا تسبب POP	10.30152	47	0.0162
POP لا تسبب OIL	11.59540	47	0.0089

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "EViews 10"

يبين لنا اختبار سببية "Granger" أنه يمكن رصد العلاقات السببية التالية:

- علاقة سببية تتجه من المتغيرات التالية (LIQ، OPEN، OIL) نحو متغيرة النمو الاقتصادي GROWTH، عند مستوى معنوية 5%، 1%، 10% على الترتيب. بينما باقي متغيرات النموذج (POP، INV) تؤثر على النمو الاقتصادي بطريقة غير مباشرة عبر قنوات (OIL، OPEN) على الترتيب.
- علاقة سببية ذات اتجاهين بين LIQ و GROWTH.
- علاقة سببية ذات اتجاه واحد من متغيرة GROWTH الى INV.
- علاقة سببية ذات اتجاه واحد من متغيرة GROWTH الى POP.
- علاقة سببية ذات اتجاه واحد من LIQ الى OPEN. علاقة سببية ذات اتجاه واحد من LIQ الى POP.

- علاقة سببية ذات اتجاه واحد من INV الى OPEN.
- علاقة سببية ذات اتجاه واحد من OPEN الى GROWTH.
- علاقة سببية ذات اتجاه واحد من POP الى OPEN. علاقة سببية ذات اتجاه واحد من POP الى INV.
- علاقة سببية ذات اتجاهين بين POP وOIL.
- علاقة سببية ذات اتجاه واحد من OIL الى OPEN. علاقة سببية ذات اتجاه واحد من OIL الى GROWTH.

7.5. دوال استجابة متغير النمو الاقتصادي لصدمة في متغيرات النموذج:

نتائج تحليل دوال الاستجابة مبينة في الجدول التالي:

الجدول 7: استجابة متغيرة النمو الاقتصادي لصدمة في متغيرات النموذج

Period	GROWTH	LIQ	INV	OPEN	POP	OIL
1	1.635255 (0.16866)	0.000000 (0.00000)	0.000000 (0.00000)	0.000000 (0.00000)	0.000000 (0.00000)	0.000000 (0.00000)
2	0.215182 (0.27668)	0.117401 (0.33889)	0.828424 (0.33315)	0.807333 (0.27234)	0.054686 (0.18317)	-0.601775 (0.26315)
3	0.172018 (0.24861)	0.311372 (0.34984)	-0.244549 (0.36317)	-0.001216 (0.28300)	-0.110747 (0.19783)	-0.304166 (0.32605)
4	0.119568 (0.24633)	-0.398626 (0.30851)	0.417421 (0.35458)	-0.192524 (0.24838)	0.141667 (0.17573)	0.272274 (0.30077)
5	0.395918 (0.23938)	-0.622850 (0.27867)	0.371265 (0.33535)	-0.015987 (0.22815)	0.210670 (0.15478)	0.047142 (0.26583)
6	0.392628 (0.23428)	-0.532310 (0.26345)	-0.074568 (0.33037)	0.163636 (0.20759)	0.190086 (0.17374)	0.115638 (0.24568)
7	0.315799 (0.23977)	-0.387382 (0.25147)	-0.031088 (0.32706)	0.160081 (0.19881)	0.180083 (0.18776)	0.254636 (0.24890)
8	0.234479 (0.23609)	-0.353906 (0.25070)	0.134113 (0.33009)	0.195876 (0.18692)	0.144524 (0.18378)	0.212451 (0.24099)
9	0.112531 (0.22224)	-0.316218 (0.24204)	0.114516 (0.32775)	0.105213 (0.16519)	0.091446 (0.17304)	0.117520 (0.19921)
10	0.054426 (0.21203)	-0.287708 (0.22475)	0.072318 (0.29382)	-0.009534 (0.13657)	0.056129 (0.16328)	0.088970 (0.15262)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "EViews 10"

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن دوال الاستجابة لمدة 10 سنوات لمتغير النمو الاقتصادي كانت لها استجابة فورية (خلال السنة الأولى) لصدمة في المتغير نفسه بمقدار انحراف معياري واحد قدره 0.16%، بينما لم تكن هذه الاستجابة فورية عند إحداث صدمة في بقية المتغيرات، إلا أن صدمات هذه الأخيرة بدأت تظهر من السنة الثانية إلى السنة العاشرة. تبين تقديرات دالة الاستجابة الفورية خلال مدة 10 سنوات، أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في درجة سيولة الاقتصاد "LIQ" مقدرها انحراف معياري واحد لها أثر معنوي إيجابي على متغير النمو الاقتصادي في الأجل القصير (السنة الثانية)، ومضاعف مالي يقدر بحوالي 0,33% ثم يرتفع في السنة الثالثة إلى 0,34%، بعد ذلك تخلف أثرا معنويا

سلبيا على متغيرة النمو الاقتصادي في باقي السنوات الموالية التي تلي الصدمة (من السنة الرابعة الى العاشرة)، أين سجلت استجابة قدرها (0,28%) في السنة العاشرة.

من جهة أخرى، فإن حدوث صدمة إيجابية في معدل الاستثمار المحلي قدرها انحراف معياري واحد، تخلف أثرا معنويا ايجابيا على متغيرة النمو الاقتصادي في الاجل القصير (السنة الثانية)، ومضاعف نقدي قدره حوالي (0,33%). ثم تصبح تأثيرها سلبي في السنة الثالثة، أين سجلت استجابة قدرها (0,24%-). بعد ذلك عرفت تأثير إيجابي وبشكل متناقص في الاجل المتوسط (السنة الرابعة والخامسة) حيث سجلت استجابة قدرها (0,37%)، بمضاعف نقدي قدره (0,33%) في السنة الخامسة التي تلي حدوث الصدمة، الا أنه عاد الى التأثير المعنوي والسلبى على معدل النمو الاقتصادي في السنة السادسة والسابعة، بعد ذلك عرف تأثير موجب ونسب متناقصة في باقي السنوات الموالية التي تلي الصدمة، حيث سجلت (0,07%) في السنة العاشرة.

بينما حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في معدل الانفتاح التجاري، قدرها انحراف معياري واحد، سيكون له أثر معنوي إيجابي في الأجل القصير (السنة الثانية) ومضاعف نقدي يقدر بحوالي (0,27%)، ثم تصبح تأثيرها سلبي في السنوات الموالية التي تلي الصدمة، أين سجلت استجابة قدرها (0,015%-) في الاجل المتوسط (السنة الخامسة)، لتشرع بعد ذلك في التأثير الإيجابي بنسب متناقصة تقريبا ابتداء من السنة السادسة إلى غاية السنة التاسعة أين سجلت استجابة قدرها (0,10%) في السنة التاسعة، في حين سجلت استجابة ذو تأثير سلبي في نهاية فترة الاستجابة بمقدار (0,009%-).

أما فيما يخص حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في معدل النمو السكاني، قدرها انحراف معياري واحد، سيكون له أثر معنوي إيجابي في الأجل القصير (السنة الثانية) ومضاعف نقدي يقدر بحوالي (0,18%)، ثم تصبح تأثيرها سلبي في السنة الثالثة التي تلي الصدمة، أين سجلت استجابة قدرها (0,11%-)، لتشرع بعد ذلك في التأثير الإيجابي بنسب متناقصة نسبيا، ابتداء من السنة الرابعة الى غاية نهاية فترة الاستجابة بقيمة تقدره (0,056%)، ماعدا في السنة الخامسة أين سجلت أعلى قيمة استجابة تقدره (0,21%).

في حين حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في حجم قطاع المحروقات، قدرها انحراف معياري واحد، سيكون له أثر معنوي سلبي في السنة الثانية والثالثة على التوالي، لتشرع بعد ذلك في التأثير الإيجابي ابتداء من السنة الرابعة التي تلي الصدمة أين سجلت استجابة قدرها (0,27%)، لتواصل بعد ذلك في التأثير الإيجابي بنسب متناقصة تارة ومتزايدة تارة أخرى، حيث سجلت في نهاية فترة الاستجابة بقيمة تقدره (0,088%) في السنة العاشرة.

8.5. تحليل تفكيك التباين لمتغيرات النموذج:

يهدف تحليل تفكيك التباين إلى توضيح الأهمية النسبية لصددمات كل من متغيرات النموذج في تفسير التقلبات الظرفية التي تشهدها متغيرة النمو الاقتصادي.

وذلك من خلال عملية تحليل تفكيك تباين خطأ التنبؤ لهذه المتغيرة خلال مختلف الآفاق الزمنية الممتدة على مدى

عشر سنوات في المستقبل. نتائج تفكيك التباين لمتغيرات النموذج مبينة في الجدول التالي:

الجدول 8: نتائج تفكيك التباين لمتغير النمو الاقتصادي

Period	S.E.	GROWTH	LIQ	INV	OPEN	POP	OIL
1	1.635255	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	2.106500	61.30610	0.310613	15.46615	14.68868	0.067396	8.161049
3	2.174505	58.15730	2.341890	15.77867	13.78434	0.322631	9.615174
4	2.281925	53.08531	5.178209	17.67426	13.22893	0.678390	10.15490
5	2.436508	49.20347	11.07677	17.82458	11.60788	1.342640	8.944663
6	2.540851	47.63309	14.57474	16.47679	11.08883	1.794314	8.432229
7	2.613346	46.48727	15.97461	15.58947	10.85737	2.170988	8.920286
8	2.670615	45.28578	17.05295	15.18022	10.93465	2.371736	9.174657
9	2.700222	44.47182	18.05248	15.02902	10.84800	2.434703	9.163985
10	2.719067	43.89759	18.92272	14.89215	10.69939	2.443685	9.144467

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "EViews 10"

الجدول 8 يوضح نتائج تفكيك تباين خطأ التنبؤ لمتغيرة النمو الاقتصادي على مدى عشر سنوات، وذلك بالاعتماد

على تفكيك Cholesky. يمكننا تحليل تفكيك تباين كل متغيرة من المتغيرات المدروسة كما يلي:

- في المدى القصير، يبدو أن معظم التغيرات الظرفية التي تحدث في متغيرة النمو الاقتصادي تتعلق بتجديدات المتغيرة نفسها، إذ أن هذا التجديد (الصدمة) يسمح بتفسير ما قيمته (100%) من تغيرات متغيرة النمو الاقتصادي خلال الفترة التي تلي حدوث الصدمة، لتراجع هذه النسبة مع مرور الوقت لتبلغ أدنى قيمة لها (43,89%) عند السنة العاشرة التي تلي حدوث الصدمة.
- من جهة أخرى، نجد أنه بالموازاة مع تناقص نسبة مساهمة صدمات متغيرة النمو الاقتصادي في تفسير تغيراتها الذاتية، تتزايد نسبة مساهمة صدمات باقي متغيرات النظام في تفسير هذه التغيرات ابتداء من السنة الثانية التي تلي حدوث الصدمة. ونخص بالذكر صدمات متغيرة معدل سيولة الاقتصاد، نجد أن نسبة مساهمتها في هذه التقلبات في تزايد وتنامي مستمر مع مرور الزمن خلال الفترة المعينة بالتحليل، فترتفع من (0,31%) في السنة الثانية ثم تصل إلى أقصى حد لها مسجلة (18,92%) عند السنة العاشرة التي تلي حدوث الصدمة.
- أما عن نسبة مساهمة معدل الاستثمار المحلي في تفسير تقلبات متغيرة النمو الاقتصادي ترتفع من (15,46%) في السنة الثانية ثم تصل إلى أقصى حد لها مسجلة (17,82%) عند السنة الخامسة، ثم تشرع هذه النسبة في التراجع إلى غاية وصولها إلى (14,89%) مع حلول السنة العاشرة التي تلي حدوث الصدمة.
- بينما فيما يتعلق معدل الانفتاح التجاري، يبدو أن نسبة مساهمته في تفسير تغيرات متغيرة النمو الاقتصادي في تناقص مستمر من (14,68%) في السنة الثانية ثم تصل إلى أدنى قيمة لها مسجلة (10,69%) مع حلول السنة العاشرة التي تلي حدوث الصدمة.
- في حين نسبة مساهمة معدل النمو السكاني تبقى ضئيلة وهامشية في المدى القصير، المتوسط، وحتى البعيد مقارنة بباقي متغيرات النظام في تفسيرها لتقلبات التي تحدث في متغيرة معدل النمو الاقتصادي، حيث سجلت ما قيمته (0,067%) في السنة الثانية، ثم عرفت ارتفاعا نسبيا إلى أن بلغت ما قيمته (2,44%) مع حلول السنة العاشرة التي تلي حدوث الصدمة.

- أما فيما يخص متغيرة حجم قطاع المحروقات لقد عرفت بدورها تطورا ملحوظا مقارنة بمتغيرة معدل النمو السكاني ولكن نسبة مساهمتها في تفسير التقلبات التي تحدث في متغيرة معدل النمو الاقتصادي تبقى أقل مقارنة بباقي متغيرات النظام في تفسيرها لهذه التقلبات، مع أنها سجلت ما قيمته (8.16%) في السنة الثانية لتأخذ بعدها في التزايد المستمر في الاجل المتوسط الى أن وصلت ما قيمته (10.15%) في السنة الرابعة التي تلي حدوث الصدمة، لتشرع بعد ذلك في الانخفاض الى غاية السنة السابعة بقيمة (8.92%)، لترتفع بعد ذلك عند قيمة مستقرة نسبيا في باقي سنوات التحليل لتبلغ ما قيمته (9.14%) خلال السنة العاشرة التي تلي حدوث الصدمة.

6. تحليل النتائج:

من خلال الدراسة القياسية للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970-2019، نلخص أهم النتائج المتحصل عليها فيما يلي:

- ❖ متغيرة التطور المالي لها أثر سلبي على متغيرة النمو الاقتصادي
- ❖ باستثناء متغيرة التطور المالي، باقي المتغيرات (الاستثمار المحلي، الانفتاح التجاري، النمو السكاني، حجم قطاع المحروقات) لها على العموم أثر إيجابي على متغيرة النمو الاقتصادي
- ❖ هناك علاقة سببية ذات اتجاهين بين متغيرات التطور المالي والنمو الاقتصادي
- ❖ هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد من متغيرة التطور المالي نحو متغيرات الانفتاح التجاري والنمو السكاني
- ❖ هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الانفتاح التجاري وحجم قطاع المحروقات نحو متغيرة النمو الاقتصادي
- ❖ يؤثر معدل الاستثمار المحلي على متغيرة النمو الاقتصادي بطريقة غير مباشرة عبر قناة الانفتاح التجاري
- ❖ يؤثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي بطريقة غير مباشرة عبر قناتي الانفتاح التجاري وحجم قطاع المحروقات
- ❖ باستثناء متغيرة النمو الاقتصادي، لا يوجد علاقة سببية مباشرة بين باقي المتغيرات نحو التطور المالي.
- ❖ تبين النتائج أن أهم محددات النمو الاقتصادي في الجزائر هي التطور المالي، معدل الاستثمار المحلي والانفتاح التجاري، ثم يلهم حجم قطاع المحروقات، بينما يعتبر النمو السكاني محدد ضعيف نسبيا.
- انطلاقا من نتائج الدراسة يمكن اختبار الفرضيات كما يلي:
- ❖ بالنسبة للفرضية الأولى التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في الاتجاهين بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، تؤيد نتائج البحث قبول هذه الفرضية.
- ❖ بالنسبة للفرضية الثانية التي تنص على وجود تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والتطور المالي ومتغيرات الضبط من معدل الاستثمار المحلي، معدل الانفتاح التجاري، معدل النمو السكاني وحجم قطاع المحروقات، لا تسمح نتائج البحث بقبول هذه الفرضية.

1.6. للتطور المالي أثر سلبي على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1970-2019

من بين كل النتائج السابقة، يظهر لنا أن أهمها هي الأثر السلبي للتطور المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1970-2019، وعرفت هذه الفترة ثلاثة مراحل أساسية كان لها أثر كبير على القطاع المالي والنمو الاقتصادي بالجزائر.

1.1.6. المرحلة الأولى 1970-1988: مرحلة تغييب القطاع البنكي التجاري

المرحلة الأولى 1970-1988 شهدت التأكيد على المقاربة الاشتراكية لتنمية الاقتصاد وجاءت بعد المخطط الثلاثي الأول 1967-1969، الذي ركز على القطاع الصناعي بالدرجة الأولى وعلى رأسه المحروقات والصناعات البتروكيمياوية.

استحوذ القطاع الصناعي ما يقارب 49% من حجم الاستثمارات العمومية. وكان الهدف من ذلك إرساء قاعدة صناعية عمومية واسعة تمهد لخلق صناعات أخرى.

بالنسبة للقطاع المالي، شهدت هذه الفترة تأميم البنوك الأجنبية التي رفضت تمويل الاستثمارات المحلية بحجة غياب القواعد التجارية للعمل المصرفي من الربحية والقدرة على السداد. كما تم انشاء ثلاثة بنوك تجارية عمومية جزائرية (بين 1966 و 1967) واعتماد التخصص البنكي (البنك الوطني الجزائري يتخصص في تمويل القطاع الزراعي الاشتراكي، البنك الخارجي الجزائري يتخصص في تمويل عمليات التجارة الخارجية وتمويل الشركات الكبرى كسوناطراك والصناعات البتروكيميائية، القرض الشعبي الجزائري تخصص في تمويل القطاع الحرفي وباقي القطاعات). كان القطاع البنكي حينها خاضعا للمخططات التنموية ولهيمنة وزارة المالية من خلال الخزينة العمومية.

لم تعرف الفترة من 1970 الى 1986 أي قانون مهيكلي يفصل وينظم دور السلطة النقدية والوساطة المالية حيث كانت هناك قوانين مبعثرة، كما عرفت هذه الفترة تداخل بين مهام البنك المركزي ووزارة المالية وكانت الخزينة العامة تتدخل مباشرة وتمنح القروض لتمويل الاستثمار، وهو ما إنعكس سلبا على أداء المنظومة البنكية الجزائرية.

عرفت المرحلة 1970-1988 أربع مخططات تنموية متتالية: المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، المخطط الخماسي الأول (1980-1984) ثم المخطط الخماسي الثاني (1985-1989). كما شهدت هذه الفترة تنامي المديونية الخارجية من أجل تمويل المخططات التنموية.

شهدت سنة 1971 بداية الإصلاح المالي والمصرفي (الامررقم 71-47 الصادر في 30-06-1971 والمتضمن تنظيم البنوك) في إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973، الذي شمل برنامج ضخم للاستثمار العمومي خاصة في الحديد والصلب وتحويل المواد غير الحديدية وكذا صناعة الأسمدة. جاء الإصلاح المالي لسنة 1971 ليبعد الخزينة العمومية عن تمويل الاستثمارات المخططة ويكلف البنك الجزائري للتنمية بذلك. تم العمل بهذا النهج في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والمخططات التي تليه إلى غاية سنة 1978.

كما تم فرض التوطين البنكي الوحيد، مع العلم أن البنوك والمؤسسات لم تكن مخيرة في عملية التوطين بل كانت المؤسسات العمومية توزع على البنوك التجارية العمومية بقرارات من وزارة المالية. بالتالي كان الجهاز البنكي الجزائري بمثابة وسيط بين السلطة النقدية والمؤسسات الاقتصادية، تنحصر مهامه في المحاسبة ومراقبة المؤسسات.

في سنة 1978 وبموجب قانون المالية تم الرجوع الى الخزينة العمومية لتمويل الاستثمارات المخططة وتراجع دور البنك المركزي والبنوك التجارية التي كانت بمثابة قناة لعبور الأموال من الخزينة العامة الى المؤسسات الاقتصادية العمومية.

في سنة 1980 وفي إطار المخطط الخماسي الأول (1980-1984) تم تقسيم الشركات العمومية الكبرى وتجزئتها الى وحدات صغيرة، وشمل ذلك البنوك التجارية العمومية التي انتقل عددها من ثلاثة الى خمسة (تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 1982 وبنك التنمية المحلية في 1985).

خلال الفترة 1971-1985 كان سعر الفائدة البنكي والعمولات البنكية تحدد من طرف وزارة المالية، الامر الذي لم يشجع البنوك التجارية العمومية على حشد المدخرات، مما أدى الى انخفاض كفاءة النظام المالي.

في سنة 1988 وبموجب القانون 88-06 المتعلق بنظام البنوك والقرض، أصبحت البنوك التجارية العمومية أكثر استقلالية في إدارة مواردها المالية وفي منح القروض ودراسة المشاريع ومتابعة الديون، الا أن هذا الإصلاح جاء في ظروف اقتصادية عصيبة ناجمة عن صدمة انهيار أسعار النفط في 1986 وتوقف نسبي للبرامج الاستثمارية.

نستنتج مما سبق أن المرحلة الأولى 1970-1988 شهدت تغيير نسبي للبنوك التجارية العمومية بالاعتماد على الخزينة العمومية لتمويل الاستثمارات، كما تم تقييد نشاطها بموجب قرارات إدارية تحدد أسعار الفائدة والتسهيلات الائتمانية والقطاعات والمؤسسات المستفيدة من ذلك. كل هذا أدى إلى أثر سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

2.1.6. المرحلة الثانية 1989-1996: مرحلة الانفتاح القسري وغير المنضبط:

إثر صدمة انهيار أسعار النفط في 1986 والعجز عن تسديد المديونية الخارجية، توجهت الحكومة الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة جدولة المديونية الخارجية، مما أدى إلى انفتاح اقتصادي قسري وانتقال غير منضبط من الاقتصاد المركزي إلى الاقتصاد الحر.

يشكل القانونون 90-10 للنقد والقرض لسنة 1990 الإطار التشريعي الذي يعكس التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري في شقه المالي. جاء هذا القانون للقضاء على نظام التمويل السابق القائم على المديونية والتضخم ونتج عنه تأسيس نظام بنكي ذو مستويين. المستوى الأول يخص البنك المركزي بصفته سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية، أما المستوى الثاني فيخص البنوك التجارية بصفتها أعوان اقتصادية مستقلة حيث: تم إلغاء التخصيص البنكي، فتح المجال لتقديم منتجات بنكية جديدة ودخول الأسواق المالية، تحرير السوق البنكي وفتح على القطاع الخاص المحلي والأجنبي والعمل وفقا لمعايير الربحية والمردودية وحرية التعامل مع القطاع الخاص والعام دون تمييز.

كما تم إنشاء اللجنة المصرفية كأداة رقابة على البنوك والمؤسسات المالية ومركزية المخاطر كألية لحماية المودعين والمقرضين، بالإضافة إلى صدور الأمر 91-09 كدليل على سعي الجزائر لمسايرة اتفاقية بازل. كما تم إنشاء بورصة الجزائر في سنة 1990 إلا أنها لم تتمكن من مواصلة نشاطها بصفة فعلية إلا ابتداء من 1997.

بالرغم من هذا الإطار التشريعي الجذاب إلا أنه لم يكن له الأثر الإيجابية المنتظرة وهذا راجع للأزمة السياسية والاقتصادية التي عرفت الجزائر في التسعينات، ضفالى ذلك الأزمة الأمنية العويصة التي كادت أن تنسف بمؤسسات الدولة. فبالإضافة إلى الأوضاع السياسية المتأججة والأزمة الأمنية الحادة في التسعينات، شهد الانتقال القسري نحو اقتصاد السوق بمعية المؤسسات المالية الدولية، تكلفة اجتماعية باهضة مما أدى إلى هشاشة الجبهة الاجتماعية والغليان الشعبي.

عرفت هذه الفترة سقوط حراً لهم مؤشرات التطور المالي في الجزائر، حيث انهارت درجة سيولة الاقتصاد من 83.82% في 1988 إلى 33% في 1996، كما تدهورت نسبة الائتمان المحلي المقدم من البنوك للقطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي) من 68.12% في 1988 إلى 5.36% في 1996 (بيانات البنك الدولي بتاريخ 08 أبريل 2022 على الموقع الرسمي: <https://data.worldbank.org/country/DZ>).

كما شهدت هذه الفترة تراجع نسبي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 2.84% (متوسط الفترة 1981-1988) إلى 1.34% (متوسط الفترة 1989-1996)، كما تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي من "0.19%" (متوسط الفترة 1981-1988) إلى "0.92%" (متوسط الفترة 1989-1996). نستنتج مما سبق أن هذه المرحلة عرفت تعطل نسبي لدور القطاع المالي في تمويل النمو الاقتصادي.

3.1.6. المرحلة الثالثة 1997-2019: مرحلة النقاهاة والتعافي البطيء للنظام المالي:

شهدت هذه المرحلة ثلاثة برامج للانعاش الاقتصادي (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014).

والتي كانت تهدف لتدارك التأخر الاقتصادي والاجتماعي المتراكم للفترات السابقة، من خلال توظيف مداخيل النفط للاستثمار في القطاعات التالية: البنية التحتية الأساسية، السكن، التعليم والتكوين والصحة، المياه، القروض المصغرة. أما فيما يتعلق بالقطاع المالي فتواصل الإصلاح المالي والمصرفي بصور العديد من النصوص القانونية المتممة لقانون النقد والقروض 10-90 لسنة 1990، والتي جاءت كتكملة للقانون 10-90 دون المساس بجوهره ونذكر من بينها: الأمر 01-01 لسنة 2001 المعدل لقانون النقد والقروض، النظام 03-02 لسنة 2002 المتعلق بنظام الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، الأمر 04-10 لسنة 2010 المتعلق بالنقد والقروض.

في سنة 2017 صدر الأمر 10-17 الذي جعل من بنك الجزائر لمدة 5 سنوات وبشكل استثنائي مساهم في تغطية الاحتياجات التمويلية للخرينة العامة. شهدت الجزائر حينها تراجع كبير في إيرادات الموازنة العامة نظرا لانخفاض أسعار النفط، فلجأت الى طبع كتلة نقدية بدون مقابل وجاء هذا الاجراء كبديل عن الاستدانة الخارجية الا أن آثاره السلبية تظهر في أثر التضخم.

كما شهدت هذه الفترة فضائح مالية مدوية ناجمة عن إفلاسات لأكبر البنوك التجارية الجزائرية الخاصة (يونيون بنك في 2004، بنك الخليفة في 2003، البنك التجاري والصناعي الجزائري في 2003)، مما أضر بمصداقية وموثوقية القطاع البنكي الخاص الجزائري، وهو ما ترتب عليه غياب شبه تام للبنوك الخاصة الجزائرية، فالنظام البنكي الحالي يتكون أساسا من البنوك التجارية العمومية ذات الحجم الكبير ومن بنوك خاصة أجنبية ذات الحجم الصغير.

بالإضافة الى ذلك، نلاحظ حاليا أن القروض لتمويل الاستثمار والاستغلال للمؤسسات الاقتصادية تكاد تكون من تخصص البنوك التجارية العمومية فقط كما يظهر في الجدول 9. أما البنوك الخاصة الأجنبية فمساهمتها هامشية وتشهد شبه تخصص في تمويل عمليات التجارة الخارجية وفي المرافقة المصرفية للمؤسسات الاقتصادية الأجنبية.

الجدول 9: حصة البنوك العمومية من القروض الموجهة للاقتصاد

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القروض الموجهة للمؤسسات العامة والخاصة (مليار دج)	3266.7	3724.4	4285.6	5154.5	5602.9	7275.6	7907.8	8877.9
حصة البنوك العمومية	%86.8	%85.8	%86.7	%86.5	%87.8	%87.5	%87.6	%86.8
حصة البنوك الخاصة	%13.2	%14.2	%13.3	%13.5	%12.2	%12.5	%12.4	%13.2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات من 2010 الى 2017 المتوفرة على الخط

<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

كما يجدر الإشارة الى أن الحكومة الجزائرية قامت في العديد من المراتبتمويل الديون البنكية المتعثرة للمؤسسات الاقتصادية العمومية، عن طريق تمويل الخزينة العامة للبنوك العمومية (275 مليون دينار في 1992-1993، 298 مليار دينار في 2010، 15 مليار دولار في 2021).

استفاد من هذا الاجراء البنوك التجارية العمومية دون الخاصة، وإنعكس سلبا على أداء المنظومة البنكية العمومية. وأدى الى نقص الفعالية في اقتناء المشاريع الاستثمارية والتهاون في استرداد القروض الممنوحة للقطاع العام، وأدى في النهاية الى تراجع في الكفاءة البنكية.

بالرغم من الانفتاح الذي عرفه السوق البنكي منذ التسعينات الا أن البنوك العمومية لا تزال تلعب الدور الرئيسي في تمويل الاقتصاد، فقد ساهمت في تمويل المؤسسات الجزائرية بمتوسط يساوي 88% للفترة 2006-2017، كما استحوذت

البنوك العمومية على ما يقارب 90% من الأصول البنكية للقطاع المالي الجزائري (حسب بيانات التقارير السنوي لبنك الجزائر المتوفرة علنا لخط على الموقع الرسمي www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm)

الجدول 10: أصول البنوك (% من الناتج المحلي الاجمالي)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر (%)	35.99	39.83	46.28	55.09	60.35	58.21	59.21	64.81
تونس (%)	82.86	83.47	85.36	87.55	91.19	96.09	82.68	80.19
المغرب (%)	93.35	92.07	91.20	86.28	86.25	86.45	89.15	90.55
مصر (%)	64.97	66.92	70.15	76.32	104.79	89.91	82.92	74.28
الأردن (%)	111.38	113.20	110.29	110.25	111.91	109.78	113.00	115.64
قطر (%)	86.56	91.11	91.49	131.53	154.75	165.41	149.75	176.11

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات www.theglobaleconomy.com/rankings/bank_assets_GDP

كما نلاحظ من الجدول 10 أن حجم أصول البنوك الجزائرية (% من الناتج المحلي الاجمالي) ضعيف نسبيا بالمقارنة مع دول الجوار (تونس والمغرب) ومع بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. ففي الأردن وقطر مثلا، تفوق هذه النسبة 100% وهو ما يعكس الأهمية النسبية للقطاع البنكي في الاقتصاد وقدرته على تمويل النمو الاقتصادي. عكس الحالة الجزائرية التي تتذيل الترتيب وهو ما يفسر ضعف الأداء البنكي وأثره السلبي على النمو الاقتصادي. يجب الوصول بالقطاع المصرفي إلى حجم حرج معين حتى يتمكن من لعب دوره بالكامل في تمويل النمو الاقتصادي.

الجدول 11: القروض البنكية الداخلية الممنوحة للقطاع الخاص (% من الناتج المحلي الاجمالي)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر (%)	13.69	14.00	16.48	18.32	21.68	22.85	24.38	24.88	25.78
تونس (%)	57.88	57.80	57.91	59.76	60.09	62.20	64.71	63.65	59.39
المغرب (%)	70.32	71.54	68.10	68.22	63.72	63.92	62.92	62.28	63.25
مصر (%)	31.15	27.38	26.22	25.60	26.31	34.13	28.52	25.54	24.02
الأردن (%)	71.73	71.19	70.44	66.57	66.62	70.87	74.77	76.31	76.82

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات <https://data.worldbank.org/indicator/FD.AST.PRVT.GD.ZS>

يشير الجدول 11 الأحد أهم مقاييس كفاءة الوساطة المالية وهي نسبة القروض البنكية الداخلية الممنوحة للقطاع الخاص (% من الناتج المحلي الاجمالي).

تعتبر المرافقة المصرفية للقطاع الخاص مؤشر للحرية الاقتصادية وأحد أهم دعائم تنافسية المؤسسات الخاصة خاصة لما يتعلق الأمر بالاقتصاديات التي تعتمد على المديونية. فكلما ارتفعت معدلات الوساطة المالية كلما كان للتطور المالي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

نلاحظ من الجدول 11 أن نسبة القروض البنكية الداخلية الممنوحة للقطاع الخاص في الجزائر ضعيفة نسبيا بالمقارنة مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وهو ما يفسر الأثر السلبي للتطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

كما بينت نتائج هذا البحث عن وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين التطور المالي والنمو الاقتصادي بالجزائر وهذه النتيجة تتوافق مع ما تم التطرق له في الجانب النظري وفي الدراسات السابقة. إن العلاقة السببية من النمو الاقتصادي نحو التطور المالي يشير إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي في الجزائر يعود بالفائدة على القطاع المالي.

خلال فترات النمو الاقتصادي تتحسن آفاق الاستثمار ويزيد تفاؤل رجال الأعمال بمستقبل الاقتصاد (رؤية استشرافية أفضل)، مما يجعلهم يقبلون على البنوك وعلى الخدمات المالية مما ينعش القطاع المالي والمصرفي.

2.6. باستثناء التطور المالي باقي المتغيرات لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر:

باستثناء متغيرة التطور المالي، باقي المتغيرات (الاستثمار المحلي، الانفتاح التجاري، النمو السكاني، حجم قطاع المحروقات) لها على العموم أثر إيجابي على متغيرة النمو الاقتصادي وهو ما يتوافق مع الأدبيات النظرية. يعتبر الاستثمار المحلي أحد الركائز الرئيسية التي قامت عليها المخططات التنموية في الجزائر والتي سعت إلى تنويع الاقتصاد والخروج من التبعية لقطاع المحروقات، كما سعت إلى بناء البنية التحتية اللازمة لدعم النمو الاقتصادي. كما تساهم كذلك التجارة الخارجية بشكل كبير في دعم النمو الاقتصادي من خلال توفير المدخلات الأساسية غير المتوفرة محليا والضرورية للنشاط الاقتصادي، ومن خلال تسويق السلع والخدمات المنتجة محليا، مما يسمح للمؤسسات الاقتصادية بتوسيع إنتاجها وبالرفع من قيمتها المضافة. كما تسمح التجارة الخارجية بانتقال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة من الدول المتقدمة نحو باقي الدول.

يعتبر رأس المال البشري من أهم ركائز التنمية الاقتصادية، إن زيادة الإنتاج لا تعتمد على رأس المال المادي فقط بل تستلزم كذلك توفر القوى العاملة التي تتمتع بالمهارات اللازمة من خلال التعليم، التكوين، التدريب والصحة، والتي تؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية مما ينعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي. كما أن انتقال التكنولوجيا من الدول المتطورة إلى غيرها يستلزم توفر عمالة محلية ماهرة.

يعتبر قطاع المحروقات المصدر الرئيسي للمداخيل الجزائرية بالعملة الصعبة حيث ساهم هذا القطاع بأكثر من 90% من إجمالي الصادرات للفترة 2010-2020، كما يمثل مصدر أساسي للإيرادات الجبائية وبالتالي يلعب الدور الأساسي في تمويل المشاريع التنموية مما ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي.

7. التوصيات:

انطلاقا من نتائج البحث، نقدم التوصيات التالية التي من شأنها تمكين القطاع المالي الجزائري من المساهمة بصفة فعالة في تمويل النمو الاقتصادي:

- ❖ الحد من هيمنة القطاع العمومي على السوق البنكي الجزائري عن طريق خصخصة جزئية للبنوك العمومية بالشكل الذي يسمح بتعزيز تنافسيتها المحلية والدولية.
- ❖ تشجيع البنوك على الاستثمار في رأس المال البشري بهدف توفير الاطارات الماهرة والمؤهلة والتي من شأنها لعب الدور الأساسي في الرفع من الأداء البنكي.
- ❖ الحد من تدخل الإدارة المركزية في النشاط البنكي من خلال تمويل الديون البنكية المتعثرة للمؤسسات الاقتصادية العمومية، وتشجيع البنوك العمومية على توجيه القروض نحو الاستثمارات المنتجة.
- ❖ الحد من الاقتصاد الموازي الذي يحرم البنوك الجزائرية من استقطاب جزء هام من المدخرات والسيولة
- ❖ تعزيز وتيرة الشمول المالي حتى يتمكن أكبر عدد ممكن من الافراد والمؤسسات من الوصول الى الخدمات المالية.
- ❖ دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والناشئة بشكل يسهل لها الحصول على المرافقة البنكية.
- ❖ تفعيل دور السوق المالي كقناة لتمويل النمو الاقتصادي (خاصة سوق تداول القيم المنقولة كالاسهام والسندات).

يهدف هذا البحث الى دراسة أثر القطاع المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة 1970-2019. اعتمدنا على نسبة سيولة الاقتصاد كمقياس للتطور المالي وعلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي كمقياس للنمو الاقتصادي. شملت منهجية البحث على المنهج الوصفي من خلال التطرق الى المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة والعلاقات النظرية فيما بينها. في حين اعتمدت الدراسة القياسية على استخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي "VAR"، دراسة السببية تحليل دوال الاستجابة وتفكيك التباين.

أبرز النتائج المتوصل اليها كانت كما يلي: للتطور المالي أثر سلبي على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة محل الدراسة والتي يمكن تقسيمها الى ثلاثة مراحل أساسية، المرحلة الأولى (1970-1988) عرفت تغييب شبه تام للقطاع البنكي التجاري، أما المرحلة الثانية (1989-1996) شهدت انفتاح قسري وغير منضبط للاقتصاد الجزائري عامة والقطاع المالي خاصة، في حين عرفت المرحلة الثالثة (1997-2019) مرحلة النقاها والتعافي البطيء للنظام المالي الجزائري.

يمتاز القطاع المالي الجزائري بهيمنة البنوك العمومية التجارية التي يقع على عاتقها وظيفة تمويل المؤسسات، أما البنوك الخاصة فتساهم بشكل هامشي. كما يعتبر حجم القطاع المالي (أصول البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ضعيف نسبيا مما يقف عائقا أمام وظيفته التمويلية. كما يشهد الاقتصاد الجزائري نقص في كفاءة الوساطة المالية نظرا للنسبة المتدنية للقروض البنكية الداخلية الممنوحة للقطاع الخاص. يجب الوصول بالقطاع المصرفي إلى حجم حرج معين حتى يتمكن من لعب دوره بالكامل في تمويل النمو الاقتصادي.

كما بينت نتائج أنه باستثناء متغيرة التطور المالي، باقي المتغيرات (الاستثمار المحلي، الانفتاح التجاري، النمو السكاني، حجم قطاع المحروقات) لها أثر إيجابي على متغيرة النمو الاقتصادي وهو ما يتوافق مع الأدبيات النظرية.

تؤيد نتائج البحث قبول الفرضية الأولى التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في الاتجاهين بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر. أما بالنسبة للفرضية الثانية والتي تنص على وجود تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والتطور المالي ومتغيرات الضبط فلا تسمح نتائج البحث بقبول هذه الفرضية.

انطلاقا من نتائج البحث نقدم التوصيات التالية: ينبغي الحد من هيمنة القطاع العمومي على السوق البنكي الجزائري عن طريق الخوصصة، تشجيع البنوك على الاستثمار في رأس المال البشري، تعزيز وتيرة الشمول المالي، الحد من الاقتصاد الموازي، دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والناشئة وتفعيل دور السوق المالي.

بالنسبة للتطبيقات العملية للدراسة، فالنتائج المتحصل عليها تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لصانعي السياسات العامة، وذلك من أجل اتخاذ القرارات الصحيحة التي من شأنها الرفع من كفاءة القطاع المالي بما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الجزائري. رغم أننا سعينا للإلمام بكل جوانب دراستنا إلا أننا ندرك بأنه يتميز ببعض القصور والنقائص، حيث من الممكن أن يكون هناك توسع في هذا الموضوع عن طريق إدخال متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في دراستنا نظرا لعدم توفر البيانات، مثل نسبة أصول البنوك التجارية (% من الناتج المحلي الإجمالي)، القروض الداخلية الممنوحة للقطاع الخاص من طرف البنوك (% من الناتج المحلي الإجمالي)، نسبة الكتلة النقدية (M2/M1).

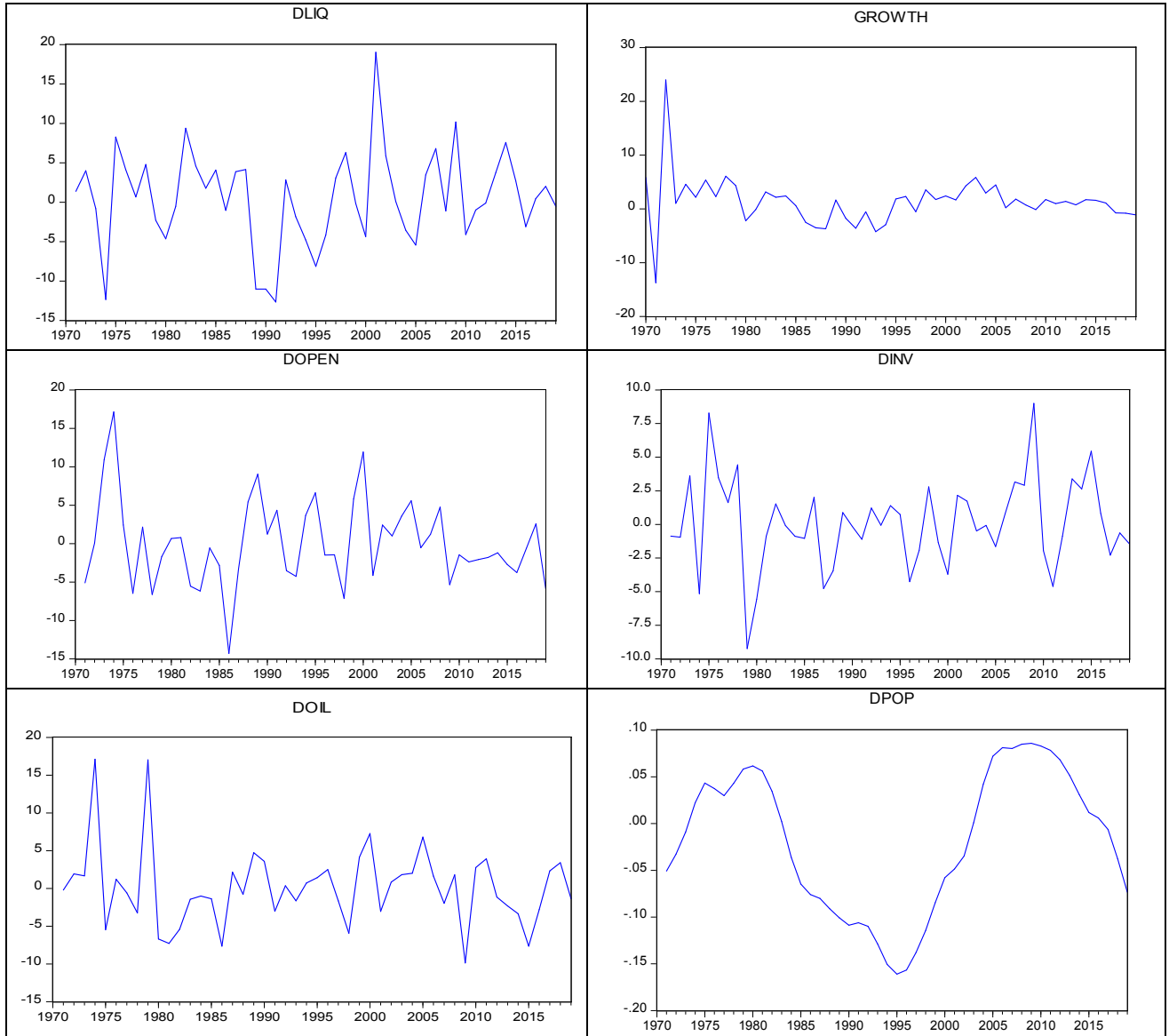
كما أن هذه الدراسة يمكن أن تكون انطلاقة لبحوث جديدة نورد بعضها فيما يلي: أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي، العلاقة بين السوق البنكي والسوق البورصي وأثرهما على النمو الاقتصادي.

9. قائمة المراجع:

1. Granger, C. (1969). Investing causal relations by econometric models and cross-spectral methods. *Econometrica*, 37(3), 438-424.
2. Gujarati, D. (2004). *Basic Econometrics* (4 th ed.). United-States: The Mc Grow-Hill Company.
3. Hamilton, J. (1994). *Time series analysis*. New Jersey, United-States: Princeton University Press.
4. King, R., Levine, R. (1993a). Finance and growth: Schumpeter might be right. *The Quarterly Journal of Economics*, 3(108), 737-717.
5. King, R., Levine, R. (1993b). Finance, entrepreneurship and growth: Theory and evidence. *Journal of Monetary Economics*, 3(32), 542-513.
6. Levine, R. (1997). Financial development and economic growth: Views and agenda. *Journal of Economic Literature*, 2(35), 688-726.
7. Modigliani, F., Miller, M. (1963). Corporate income taxes and the cost of capital. *The American Economic Review*, 3(53), 443-433.
8. بوري صراح، بن علال بلقاسم (2019). التطور المالي والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي: دراسة قياسية لحالة الجزائر، المغرب وتونس 1980-2016. مجلة البشائر الاقتصادية، (1)5، 147-128.
9. شيخي محمد (2011). طرق الاقتصاد الفياسي: محاضرات وتطبيقات. عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.
10. زعيتري صارة، زيان نورة (2020). أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: دراسة قياسية لبيانات بانل خلال الفترة 1980-2017. مجلة آفاق للعلوم، (2)5، 285-273.
11. لمزاودة رياض (2018). دراسة نظرية تطبيقية لقياس مستوى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر.

10. الملاحق:

الملحق 1: التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المستقرة لمتغيرات الدراسة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "EViews 10"